مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة: الجلسة الـ 45

البند 3 - حوار تفاعلي مع المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان بخصوص مياه الشرب الآمنة وخدمات الصرف الصحي

مداخلة شفهية مشتركة[1]

15 سبتمبر 2020

ألقتها: شهد قدورة

شكراً سيدتي الرئيسة،

بينما يواجه العالم جائحة عالمية، يعاني أولئك الذين يتعرضون للقمع والتمييز والظلم المؤسسي بشكل مضاعف، لا سيما ملايين الفلسطينيين الخاضعين لسياسات وممارسات إسرائيل التمييزية غير القانونية ضمن المشروع الاستيطاني ونظام الفصل العنصري، والمحرومين من الوصول إلى مياه نظيفة ومن تدابير النظافة الوقائية الأساسية.

تسيطر إسرائيل على المصادر الرئيسية الثلاثة لإمدادات المياه الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتحرم إجراءات توزيع المياه الإسرائيلية التمييزية 50,000 فلسطينيًا في المنطقة (ج) من الوصول إلى مياه نظيفة وآمنة وبأسعار معقولة، في حين أن المستوطنين الإسرائيليين، الموجودين بشكل غير قانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة، يتم تزويدهم بالمياه ويستهلكوا من ثلاثة إلى ثمانية أضعاف المياه التي يستهلكها السكان الفلسطينيون بالكامل في الضفة الغربية، باستثناء القدس الشرقية.

على مدى 13 عامًا، واصلت إسرائيل إغلاقها غير القانوني لقطاع غزة، وفرضت عقابًا جماعيًا غير قانوني على أكثر من مليوني فلسطينيًا، مما أدى إلى تقويض جميع جوانب الحياة الفلسطينية، وتراجع تنمية القطاع، بما في ذلك تنمية نظام الرعاية الصحية. كما أن أربعة بالمائة فقط من المياه في غزة صالحة للاستخدام الآدمي، بينما تظل خدمات الصرف الصحي محدودة.

نذّكر المجلس والدول الأعضاء بضرورة معالجة الأسباب الجذرية للانتهاكات المتعلقة بحرمان الفلسطينيين من حقوقهم المائية، على النحو الذي أشار إليه المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب الصحية وخدمات الصرف الصحي. إذ يقوض الاحتلال الإسرائيلي ونظام الفصل العنصري المطول الذي يتبعه القدرة الفلسطينية على تخفيف ومواجهة آثار الوباء.

وفي ظل تمتع إسرائيل بإفلات كامل من العقاب، فإننا نحث جميع الدول على اتخاذ تدابير إيجابية لمواجهة هذا الوضع غير القانوني وضمان المساءلة.

شكرًا جزيلاً.

[1] مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان و مؤسسة الحق، القانون من أجل الإنسانية